مؤتمر الحوار يستعرض التقرير النهائي لفريق التنمية المستدامة

■ صنعاء / سبأ:

تواصلت أمس أعمال الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل برئاسة نائب رئيس المؤتمر سلطان العتواني.

وجرى خلال الجلسة استعراض التقرير النهائي لفريق عمل التنمية المستدامة والمتضمن مخرجات أعماله للفترة الثانية التي استمرت خلال الفترة من 13 يوليو- 19 سبتمبر الماضي.

وقدم رئيس فريق التنمية المستدامة أحمد أبو بكر بازرعة عرضاً لنشاطات الفريق وآلية عمله خلال المرحلة الثانية.. موضحاً أن فريق التنمية المستدامة ممثلاً بالمجموعات الفرعية المنبثقة منه بدأ أعمالها للفترة الثانية يوم السبت الـ 13 من يوليو الماضي بتقييم المرحلة الأولى وإعداد خطط أعمالها التفصيلية للفترة يوليو- أغسطس 2013م.. مشيرا إلى أن تلك الخطط هدفت بشكل رئيسي إلى استكمال وضع مبادئ دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق التنمية المستدامة والشاملة.

وقال بازرعة " وفقاً للخطط، فقد استمعت المجموعات إلى العديد من الخبراء المحليين والدوليين في العديد من مواضيع ومحاور التنمية المختلفة، كما قامت المجموعات بتنفيذ العديد من اللقاءات والمقابلات في أمانة العاصمة، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الزيارات الميدانية إلى الوزارات والأجهزة الحكومية والجهات ذات العلاقة بمحاور أعمالها، لمعرفة طبيعة وآليات عملها والصعاب والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى معرفة رؤاها حول التنمية المستدامة والمبادئ الدستورية التي يمكن أن تضمن في الدستور الجديد".

وأضاف: "كما ناقشت المجموعات نتائج زياراتها ودراسة وتحليل الوثائق التي تم تجميعها والدستور والقوانين النافذة والاطلاع على العديد من الدساتير والقوانين لدول عربية وأجنبية للاستفادة من تجاربها وأعدت لذلك تقاريرها التفصيلية، إضافة إلى دراسة العديد من المشاركات المجتمعية التي تلقاها الفريق بصورة مباشرة أو من خلال وحدة المشاركة المجمعية".

وأوضح أن تلك الجهود والعمل الدؤوب وبروح الفريق الواحد قد تكلل إلى التوافق على القرارات التي تضمنها التقرير، فضلاً عن أن مجموعة التنمية الاقتصادية قامت بإعداد رؤية شاملة للتنمية للمرحلة القادمة .

وتضمن التقرير النهائي لفريق التنمية المستدامة القرارات التي توافق عليها الفريق والتي تشمل 310 قرارات وموجهات دستورية وقانونية وتوصيات.. منها 185 قراراً قطاعياً وتنمية اقتصادية على المدى العاجل والمتوسط قدمت من مجموعتي التنمية الاقتصادية ودور الدولة وكذا على 31 موجها دستورياً متعلقة بمبادئ وسياسات تعليمية و42 توصية وسياسة عامة تتعلق بالتعليم بكافة أنواعه قدمت من مجموعة التنمية البشرية والتعليمية و15 قراراً وموجهاً دستورياً و94 سياسة وموجهاً عاماً تتعلق بالسياسات والإجراءات قدمت من مجموعة التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية و14 قرارا وموجها دستورياً و55 سياسة وتوصية عامة تتعلق بقضايا تحسين مستوى الصحة والإشراف والرقابة عليها قدمت من مجموعة الصحة.

وبحسب التقرير فإن هناك مجموعة من القرارات مرتبطة بمخرجات فريق القضية الجنوبية وفريق بناء الدولة وقد تم تأجيلها حتى تتضح مخرجات الفريقين.

وبين التقرير أن القرارات التي تم التوافق عليها شملت عدداً من المحاور هي التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والتنمية التعليمية والبشرية والتنمية الصحية ومحاور قطاعية وتنمية اقتصادية أخرى تضمنت قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والأشغال العامة والبناء والنقل والسياحة والصناعة والتجارة والزراعة والأسماك والاستثمار والنفط والغاز والمعادن، فضلا عن قرارات تناولت قضايا حيوية أخرى كقضايا المغتربين والبطالة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من الفقر .

وأوضح التقرير أن القرارات التي توافق عليها فريق التنمية المستدامة ركزت على إيجاد اقتصاد وطني حر اجتماعي يحقق النمو الاقتصادي المنتظم ويكفل الحد من البطالة والغلاء على مختلف المستويات وكذا العمل على إصلاح النظام المالي واعتماد نظام الضريبة التصاعدية والانتقال إلى نظام الخزينة العامة وتجريم التهرب الضريبي فضلاً عن حماية المستهلك وتحقيق التأمين والرعاية الاجتماعية اللائقة للمواطنين.. وكذا تفعيل دور القطاع الخاص على أساس حرية النشاط الاقتصادي وبما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ويعزز الاستقرار الوطني ويعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية الهادفة وفقاً للدستور، مع ضمان تولي الدولة مبدأ التنافس المشروع والمعاملة المتساوية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة واعتماد معايير الإدارة الرشيدة .

وأكد التقرير ضرورة أن تلتزم الدولة بانتهاج سياسة اقتصادية تستهدف تعزيز القدرات الاقتصادية للدولة وتطوير الاقتصاد الوطني، و تعزيز القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية و تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة في تخصيص الموارد الداخلية والخارجية للتنمية بين القطاعات والمناطق وبين الاقتصادي والاجتماعي والعام والخاص بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة، إلى جانب توفير فرص العمل وتقليص الفقر وتطوير البنى التحتية والخدمات وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ورفع قدرات الاقتصاد الوطني.. إلى جانب تعزيز الدور المجتمعي في التنمية على المستويات المحلية والمركزية في مجالات وضع الخطط التنموية وتطبيقها وفي مراقبة الأداء الرسمي والخاص وفي حماية البيئة والموارد الطبيعية والمستهلك وتشكل منظمات المجتمع المدني والشباب المستقل في مؤتمر الحوار الوطني بالمشاركة بمراقبة والإشراف على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وشدد التقرير على وجوب أن تعمل الدولة على رعاية أسر شهداء الوطن عامة ومعالجة أوضاع الجرحى وضحايا كل الصراعات وأعمال العنف ، كما تضمن السلطات العامة سلامة السكان وسلامة أراضي الدولة في أطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع، إلى جانب ضمان حق كل يمني في التجمع السلمي بلا سلاح دون الحاجة إلى الإبلاغ المسبق عن ذلك أو الحصول على ترخيص، وينظم القانون ضوابط التجمع في الساحات والميادين العامة.. فضلا عن ضمان حق التداول السلمي للسلطة وترسيخ أسس ومبادئ التعددية السياسية والحزبية والرأي والرأي الآخر.

وتطرق التقرير إلى ضرورة أن تقوم الدولة بوضع إستراتيجية وسياسة وطنية واضحة للأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية وإيصال الغذاء إلى الفقراء والمحتاجين له عبر قوافل يساهم فيها بجانب الحكومة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإغاثية ، وأن تعمل على تشجيع ودعم الاستثمار في إنتاج الحبوب ورفع الكفاءة المؤسسية والإدارية والإنتاجية للمؤسسات القائمة عليها، وضمان زيادة كفاءة ودور صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين من خلال تطوير آليات العمل مثل برامج الإقراض الميسر للفقراء لتحويلهم إلى منتجين يكسبون دخلا مستمرا، مع زيادة مخصصات الرعاية شريطة تحسين آليات الاستهداف للفقراء وبشكل مباشر ومنع تدخلات الوجهاء.

وأوصى التقرير بالعمل وفقاً لنظام الدعم المشروط – أي إعطاء الفقير دعماً نقدياً شريطة إدخال أبنائه للتعليم في المدارس وبالتالي تسهم الرعاية الاجتماعية في التنمية البشرية، إضافة إلى اعتماد منهجية التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين وخاصة في الأرياف، على أن تلتزم الدولة بتأمين الغذاء في ظروف الكوارث والحروب وعجز اقتصاد السوق عن توفيرها، وتوفير الوسائل اللازمة لحفظ وخزن وعرض السلع الغذائية مثل الأسواق الزراعية والثلاجات المركزية وصوامع ومطاحن الحبوب.

وشدد التقرير على أهمية أن تحرص الدولة على الالتزام بسرعة إنجاز وتطبيق قانون تجارة وحيازة وحمل السلاح وتجريم الاتجار وحيازة السلاح المتوسط والثقيل والكاتم، وإنهاء الحروب والثارات القبلية، وإنشاء صندوق خاص بالكوارث الطبيعية، إضافة إلى التزامها بإجراء توصيف وظيفي لكافة وظائف الدولة وتحديد المسؤوليات والاختصاصات لكل وظيفة ووفقاً لمعايير العمل الدولية ، مع إعادة هيكلة جميع الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية والمختلطة بما يتواءم واتجاهات إدارة الدولة اللامركزية التي تتوزع فيها السلطات والموارد بين مستويات السلطات المركزية والإقليمية.

ولفت تقرير التنمية المستدامة إلى ضرورة أن تعمل الدولة على توفير البنية الأمنية والقانونية والخدمية الضرورية لجذب الاستثمار عبر تطوير قانون الاستثمار وتحديد مناطق الاستثمار الصناعي، السياحي، السكني وغيرها من مناطق الاستثمار وتزويدها بالخدمات وكذلك تفعيل المناطق الاقتصادية مع الأشقاء والمحددة في حرض، الوديعة، المزيونة وتنشيط المنطقة الحرة عدن.. إلى جانب العمل على تطوير آلية القرار الواحد والموقع الواحد من خلال تحديد الدولة المناطق والمشروعات الاستثمارية والامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمر فيها، بحيث يتجه المستثمر مباشرة إلى إدارة المنطقة المحددة لنوع الاستثمار الذي يريد إنشاءه للمشروع الاستثماري واستكمال الإجراءات كلها في الموقع نفسه وفق الشروط المقرة من مجلس إدارة هيئة الاستثمار.

وسيواصل مؤتمر الحوار استعراضه لبقية تقرير التنمية المستدامة في جلسته اليوم تمهيدا للاستماع إلى ملاحظات المكونات المشاركة في المؤتمر حول ما تضمنه التقرير من قرارات وموجهات دستورية وتوصيات.

التقرير النهائي يشدد على:

ضرورة التزام الدولة بانتهاج سياسة اقتصادية لتطوير الاقتصاد الوطني

رعاية أسر الشهداء ومعالجة أوضاع الجرحى وضحايا الصراعات

تجريم حيازة السلاح المتوسط والثقيل والاتجار به

ضمان حق كل يمني في التجمع السلمي بلا سلاح دون الحاجة إلى ترخيص

العاقل يترأس الاجتماع التقييمي لقيادات المنظمات الإنسانية العاملة بأبين

■ عدن/محمد راشد:

تصوير/قيصر ياسين:

ترأس الأخ جمال العاقل محافظ محافظة أبين يوم أمس في فندق ميركيور بعدن الاجتماع الدوري الذي جمعه مع قيادات المنظمات الدولية الإنسانية العاملة في المحافظة.

وفي مستهل انعقاد الاجتماع ألقى كلمة شكر رحب من خلالها بالمنظمات الدولية الإنسانية المشاركة والداعمة للعمل الإنساني بمحافظة أبين باعتبار أنها تشكل العامل المساعد في تسوية وإصحاح الكثير من الاختلالات لكي نصل إلى منظومة حكم رشيد، مضيفا أن أوضاع المحافظة لا تخفى على الجميع كون المحافظة قد تعرضت لمأساة إنسانية حقيقية باعتبار أن البعض لم يستوعبها بعد.

وتمنى العاقل من كل الجهات أن تكون على قدر من استيعاب هذه المأساة ويكون لها دور إيجابي وملموس مع قيادة المحافظة والمجلس المحلي،معبراً في الوقت نفسه عن أمله في إعادة أبناء هذه المحافظة وكوادرها العاملين في مختلف المرافق الحكومية الذين هم قادرون على تضميد جراح محافظتهم.

وقال في سياق حديثة انه لم يخب ظن القيادة السياسية بالمحافظة في البعض أو الكثير منهم، مشيراً إلى أنهم عملوا منذ الوهلة الأولى معهم من خلال وضع خطة للاحتياجات العاجلة وتم تحرير مذكرة لطلب اجتماع استثنائي مع مجلس الوزراء لمعالجة الأزمة وتداعياتها وتجهيز كادر فني لمناقشة احتياجات المحافظة ومتطلباتها الراهنة.

من جانبه تحدث السيد دمكسس ماشيري المدير الاقليمي لفرع مكتب اليونيسيف بعدن نيابة عن المنظمات الإنسانية المشاركة في الاجتماع الدوري، مشيراً من خلاله إلى ضرورة تحسين الوضع الإنساني ومشاركاً في الوقت نفسه هموم سكان محافظة أبين ،كونهم من خلال مشاركتهم هذا الاجتماع الدوري يتأكدون من اهتمام المنظمات المشاركة من خلال استعدادها لمواجهة كافة التحديات للوصول بالمحافظة إلى أفضل صورة ممكنة من خلال تضافر كافة الجهود الرسمية بالمحافظة مع المنظمات العاملة فيها،مثمناً من خلال الاستعراض ما تم انجازه في مرحلة الطوارئ لإعادة الحياة الطبيعية لهذه المحافظة من خلال تذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات العاملة أثناء قيامهما بعملها الإنساني بالمحافظة.

إدارة شركة النفط اليمنية بمحافظة عدن تؤكد:

الإضراب للمطالبة بالحقوق مكفول.. ولن نسمح بالمساس بمصالح الشركة

■ عدن/ عيدروس نورجي:

أكدت إدارة شركة النفط اليمنية بمحافظة عدن اهتمامها المتواصل بحصول كافة منتسبيها على كافة استحقاقاتهم القانونية وأنها توجه بصرف كافة الاستحقاقات المالية لموظفيها دون تأخير وتقدم لهم الدعم الممكن وفقا لصلاحياتها والامكانيات المتاحة تقديرا لجهودهم الوظيفية كل في مجال اختصاصه.

وأوضح الاخ عبدالسلام صالح حميد مدير عام شركة النفط اليمنية بمحافظة عدن انه وفقا للقانون فان الاضراب للمطالبة برفع المظالم او بالحقوق والاستحقاقات القانونية للعاملين مكفول بالطرق السلمية والحضارية المتعارف عليها وفي الوقت نفسه لا يمكن لنا وفي أي حال من الاحوال السماح بالمساس بمصالح الشركة.

ونفى مزاعم التناولات عن قيام موظفي شركة النفط بالاضراب الثلاثاء الماضي ، وقال «ومن المعروف ان موظفي وعمال شركة النفط بمحافظة عدن لديهم نقابة منتخبة من قبلهم ولم تدع للاضراب المزعوم وحقيقة ما جرى هو تصرف فردي لبعض العاملين في الورشة التابعة للشركة الكائنة بدار سعد طالبوا خلاله ان تشملهم المكافأة التي صرفها معالي وزير النفط والمعادن خلال زيارته الاخيرة لمنشأة النفط بالبريقة برفقة المدير التنفيذي للشركة لعاملي المنشأة الذين طالبوا بضرورة صرف مكافأة لهم مقابل مضاعفة جهودهم بتموين عدد من المحافظات خارج نطاق اختصاصاتهم بالمشتقات النفطية وهي المحافظات التي تقع في نطاق اختصاص فرع الشركة بمحافظة الحديدة».

وأضاف (أن المبلغ الذي أمر بصرفه معالي وزير النفط يقدر باربعة ملايين ريال مع تحفظنا على صرف هذه المكافأة لعاملي منشأة البريقة دون غيرهم من العاملين وأوضحنا مسبقا للمدير التنفيذي لشركة النفط الاشكالية التي ستواجهنا بمطالبة كافة العاملين بهذه المكافأة، لكن فعلا تم صرف المبلغ كاملا للعاملين بمنشأة البريقة فقط حتى سائقي الناقلات والمحطات وكل اقسام الشركة والادارة العامة لم يصرف لهم من مكافأة معالي الوزير).

واشار الى انه (عندما ابلغت بقيام مجموعة من عمال الورشة بالاضراب قمت بتكليف رئيس النقابة بالشركة مع عدد من المسؤولين للجلوس معهم وشرح حقيقة ما جرى لهم لكن فوجئنا في اليوم التالي بقدوم عدد منهم الى بوابة ادارة الشركة وقيامهم بمنع موظفي الشركة والمدراء ووكلاء محطات الوقود التجارية وجميع المراجعين من الدخول الى الادارة مستخدمين بذلك وسيلة قانون القوة ومثل هذه التصرفات التي تضر مصالح الشركة لا يمكن القبول بها.. ولن نسمح بممارستها كونها منافية للقانون.

وبعد محاولة العديد من الزملاء والمدراء اقناعهم بعدم مشروعية تصرفاتهم وجهنا المسؤول الأمني بالشركة بالتواصل مع الجهات المختصة للتعامل مع هذه التصرفات بمسؤولية كاملة بعيدا عن أي مشادات وهذا ما حصل بالفعل وتمكن جميع الموظفين والمعاملين من الدخول لادارة الشركة لمواصلة عملهم وانجاز معاملاتهم).

وقال (ان الادارة تعاملت مع هذه التصرفات بمسؤولية ومصداقية وطلبت ثلاثة يمثلون هذه المجموعة الى جانب ممثل عن النقابة للذهاب الى الادارة العامة بصنعاء لمناقشة هذا المطلب معهم ووجهنا بصرف بدل السفر لهم).

واعرب عن سخريته من التناول المجوج عن توجه ادارة الشركة ونيتها بيع مبنى ادارة الشركة وابقاء الموظفين في منازلهم لمدة عام، مؤكدا مواقفه المعروفة للجميع وترحيبه بتوجيهات فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي للحكومة ووزارة النفط والمعادن بإلغاء العقد المبرم مع المستأجر لمنشأة حجيف (ومراسلتنا مع السلطة القضائية ووزارة النفط والادارة العامة للشركة ومحافظ عدن والاجهزة الأمنية شاهد على قوة مطالبنا واصرارنا على عدم التفريط بمنشآت وممتلكات الشركة وكنا دائما بمقدمة العاملين والموظفين الذين ذهبوا لاستعادة منشأة حجيف وتعرضنا لاطلاق النار الذي أدى الى استشهاد زميلنا سهيل عوض سهيل وقيامنا بتسمية محطة أروى لتزويد الوقود باسمه تخليدا له.. وعهدا من ادارة الشركة وكافة عامليها على المواصلة لاستعادة منشأة حجيف والحفاظ على ممتلكات الشركة).

ودعا تلك الوسائل الاعلامية الى التناول بمصداقية حتى لا تفقد مصداقيتها لدى القارئ.

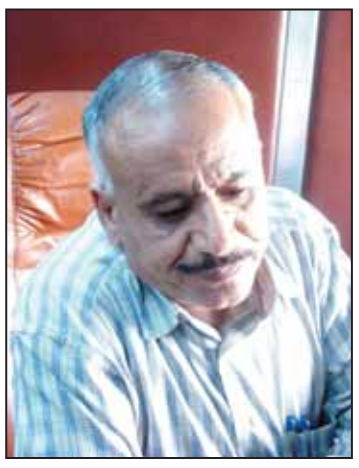

■ عبدالسلام صالح حميد

معهد (يالي) يمنح طلاب الثانوية الأوائل (40) مقعداً لدراسة اللغة الإنجليزية مجانا

■ صنعاء / 14أكتوبر :

أستقبل المعهد الأمريكي للغات (يالي) أمس الاثنين أوائل طلاب الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي الذي اعلن منحهم مقاعد دراسية لتعلم اللغة الإنجليزية مجانا خلال العام الدراسي 2013-2014 في خطوة تشجيعية يتبناها للسنة الثالثة على التوالي.

وخصص المعهد الذي تديره السفارة الأمريكية بصنعاء(40) مقعدا دراسيا في إطار اهتمامه ودعمه للمخرجات التعليمية على مختلف المستويات من المتفوقين لتطوير المسيرة العلمية والتعليمية في اليمن.

وصرح عزيز الحدي المدير التنفيذي لمعهد (يالي) في بيان وزعه على وسائل الإعلام أن إدارة المعهد نظمت حفل استقبال الطلاب الملتحقين لتعليم اللغة الانجليزية من طلاب الثانوية العامة الأوائل لهذا العام من مختلف المحافظات.

وقال: "وضع المعهد برنامجاً مكثفاً لمدة عام لتعلم (1000) طالب وطالبة من مخرجات الثانوية العامة مجانا لتمكينهم من إجادة اللغة الانجليزية نطقا وكتابة، منحهم فرصة الارتقاء بمستواهم العلمي وإكسابهم التعليم العالي لمواكبة علوم العصر".

والتحق 40 طالباً هم العشرة الأوائل للعام الدراسي 2012 – 2013 بالدورة(154) للمعهد الأمريكي التي انطلقت الأسبوع الماضي.

وقال الحدي أنه من الجيد صقل حديثي التخرج وتبنيهم لتعلم اللغة الانجليزية في سن ميكرة بهدف مساعدتهم على تجاوز أي صعوبات في المستقبل تتعلق باللغة خاصة وأن اللغة الانجليزية باتت مفتاحا لتنمية قدرات الإنسان في دول العالم الثالث لإحتياجها في شتى العلوم والمجالات.

وعبر عن أمله في ان تحذوه المنظمات المدنية ومؤسسات التعليم الأخرى في الاهتمام والرعاية بالطلاب لما فيه من خدمة وطنية وانسانية بالغة الأثر.

ورفعت حصة المقاعد الدراسية المجانية هذا العام الى(40) بمقدار الضعف من 20 بالعام الماضي هدية من إدارة المعهد لطلاب الثانوية الأوائل.

وقال الحدي أن تنمية مخرجات الثانوية العامة بالشكل الصحيح نواة لبناء وتطوير كل مجتمع يأمل في تقدمه. وتدرس إدارة المعهد حاليا تطوير برنامج التعليم المجاني للطلاب المتفوقين ليشمل في المستقبل توفير المسكن خاصة للطلاب الذين يلقون صعوبة في الانتقال للعاصمة صنعاء بسبب ظروف السكن القهرية لعدم وجود اقارب لهم او لقلة إمكانياتهم المادية.

يذكر أن المعهد الأمريكي(يالي) تأسس عام 1975 في إطار تطوير العلاقات اليمنية – الأمريكية على مختلف الأصعدة والمجالات.

إنشاء وتجهيز معهد تقني عالٍ في منطقة بني الحارث بتمويل صيني

بحث التعاون اليمني الصيني في مجال التعليم الفني والتدريب المهني

■ صنعاء / عماد محمد عبد الله:

أستقبل القائم بأعمال وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع التخطيط والمشاريع في مكتبه أمس الوفد الصيني الزائر و الذي يأتي في إطار التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين .

و أكد المهندس / طه محمد نعمان على أهمية هذا اللقاء الذي يكرس آفاق التعاون الثنائي المشترك في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وسبل تعزيزها وتطويرها .

و أشار القائم بأعمال وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع التخطيط والمشاريع المهندس/ طه محمد نعمان إلى أن اللقاء ناقش العديد من القضايا الهامة مع الوفد الصيني الذي يرأسه نائب مدير عام دائرة المساعدات الخارجية بوزارة التجارة الخارجية الصينية «بي ري رون» من أهمها آلية إعادة تأهيل وترميم المعهد اليمني – الصيني للعلوم التطبيقية بصنعاء ، و مشروع إنشاء و تجهيز معهد تقني عال في منطقة بني الحارث بتمويل صيني .

و أوضح المهندس/ طه نعمان أن اللقاء الثنائي تطرق إلى ما سيقدمه الجانب الصيني من أجل إعادة تأهيل المعهد اليمني الصيني وتحديث معداته ومناهجه وتطوير الكادر المتخصص و كذلك إلى مناقشة تصورات مشروع إنشاء وتجهيز معهد تقني عال في منطقة بني الحارث مستقبلا بتمويل صيني .

■ طه محمد نعمان

وفي اللقاء أشاد نعمان بدور الأصدقاء الصينيين في دعم قطاع التعليم الفني والمهني في بلادنا بما يخدم تطور التعليم الفني و المهني و أيضا تميزهم في تأسيس المدرسة الفنية مطلع السبعينيات .

ولفت إلى حاجة اليمن للاستفادة من التجربة الصينية في تطوير التعليم الفني و المهني لمواكبة الخطط التي توليها الوزارة في مختلف المجالات التقنية والهندسية والإلكترونية وتطوير المعامل والورش بالتجهيزات الحديثة لاستعادة طبيعتها التعليمية والإنتاجية الرائدة وتخريج العمالة المؤهلة للمنافسة في سوق العمل المحلية والإقليمية وكذلك الحد من البطالة.

من جانبه أعرب رئيس الوفد الصيني عن استعداد حكومة بلاده إلى تقديم أوجه الدعم الفني لتطوير وتحديث التعليم المهني في اليمن ونقل الخبرات الصينية إلى الكادر اليمني .

حضر اللقاء وكيلا الوزارة المساعدان لقطاعي سوق العمل المهندس علي زهرة و التخطيط والمشاريع نجيب عبد السلام الحميري، وعميد المعهد اليمني الصيني ياسين مقبل .

و في نهاية اللقاء قام الوفد الصيني بزيارة ميدانية للمعهد اليمني الصيني في حدة ، كما تم زيارة الأرض التي سيبنى عليها المعهد الجديد .